مجلة دراسات في اللّغة العربيّة وآدابها، نصف سنويّة دوليّة محكّمة

السنة الثانية عشرة، العدد الرابع والثلاثون، خريف وشتاء ١٤٠٠هـ ش/٢٠٢٢م

الضرورة الشعريّة عند أبي سعيد السيرافي

سامي عوض*؛ مالك يحيا**؛ كسرى زهيري ***

مقالة علميّة محكّمة

صص ١٣٩- ١٦٠

DOI: 10.22075/lasem.621.6457

الملخّص:

يتناول البحث الضرورة الشعرية عند أبي سعيد السيرافي الذي شرح كتاب سيبويه، وتوقف عند باب ما يحتمل الشعر، وألّف كتاباً خاصاً بضرورة الشعر، مع أن هذا المصطلح لم يرد بكتاب سيبويه، إنما وردت اشتقاقاته مثل: اضطرار، مضطر، ومرادفاته مثل: يجوز للشاعر، أو مما يجوز له.

فهم السيرافي طبيعة الضرورة التي تقتضي ورود الحديث عنها في أي باب من الكتاب، فتعقّب إشارات سيبويه ضمن أبواب الكتاب كلّها، وأشار إلى مسوّغاتها، وتوسّع في شرح شواهد الضرورات، وقسّم الضرورات إلى سبعة أقسام هي: الزيادة، والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه الإعراب، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر. وعرّف كل نوع، وأورد شواهده، وعلق عليها.

وأشار إلى المبدأ الذي يسوِّغ الضرائر، فالضرائر تقوم على الرد إلى أصل، أو المشابهة أو القياس، وميّز بين ضرائر حسنة، وضرائر قبيحة، وميّز بين الضرورة واللحن، وصنّف اللحن ضمن حقل الخطأ، ولم يُدخِله في ضرورة الشعر، وفي كتابه ضرورة الشعر لا يسوّغ الضرائر فقط، بل يسعى لإيجاد مخرج لكل ضرورة أيضاً، ويعدّها منسجمة مع طبيعة الشعر المتميزة عن النثر.

كلمات مفتاحيّة: الضرورة، القياس، اللحن، القواعد.

---

* - أستاذ في قسم اللغة العربيّة، جامعة تشرين، اللاذقية - سورية. (الكاتب المسؤول): ٠٠٩٦٣٤١٢٤١٠٩٥٠

** - أستاذ في قسم اللغة العربيّة، جامعة تشرين، اللاذقية - سورية.

*** - طالب دكتوراه في قسم اللغة العربيّة، في جامعة تشرين، اللاذقية - سورية.

تاريخ الوصول: ١٣٩٣/٠٧/٢٨هـ.ش= ٢٠١٤/١٠/٢٠م - تاريخ القبول: ١٣٩٥/٠٨/٢٤ هـ.ش= ٢٠١٦/١١/١٤م.

مقدمة:

الضّرورة لغة: تتناول معاجم اللغة الضّرورة في مادة (ضـرر) [١]، وتـدور حـول معنـى واحـد هـو الحاجة، فالضّرورة مأخوذة من الاضطرار، وهو الحاجة إلى الشّيء، ورجل ذو ضـرورة أي ذو حاجـة تقول: حملتني الضّرورة على كذا وكذا، وتُجمع على ضرائر وضرورات، ويذكر الجرجاني الضّـرورة في كتاب التّعريفات بقوله: "هي النّازل ممّا لا مدفع له"[٢].

والضّرورة في الشّعر: هي الحالة الدّاعية إلى أن يرتكب الشّاعر فيه ما لا يرتكب في النّثـر، فهـي خروج في التّعبير الشّعري عن التّقعيد الشّمولي الذي يلتزم به النّاثر، جاء فـي معجـم مصـطلحات النّقد القديم "الضّرورة الشّعريّة هي الخروج على القواعد والأصول بسبب الوزن والقافية، وقد جـوّز القدماء للشّاعر ما لم يجوّزوا للنّاثر"[٣].

وفي المفهوم ذاته يقول د. محمّد علي الشّوابكة: "الضّـرورة الشّـعريّة هـي التّغييـر فـي البنيـة أو التّركيب أو الإعراب في بعض لغة الشّعر ممّا ينحرف بها عن سنن العربيّة وقواعدها العامّة"[٤].

أهميّة البحث وأهدافه: يهدف البحث إلى إبراز ما يأتي:

- الضّرورة الشّعريّة ليست دائماً مخالفة لقواعد اللغة، بل هـي سـعة فـي التّعبيـر، اختارهـا المبدع لتحقيق أهداف، ويراها حاجةً شعوريّة.
- ليست الضّرورة دائماً هي شيء لا مندوحة عنه، بل تأتي أحياناً موافقـة للهجـة مـن لهجـات العرب.

[١] ينظر: جمال الدّين أبو الفضل، ابن منظور، **لسان العرب**، (ضرر)، مجد الدين محمد بـن يعقـوب الفيـروز أبـادي، القاموس المحيط.

[٢] علي بن محمّد بن علي الجرجاني، **كتاب التّعريفات**، باب الضّاد، ١٨٠.

[٣] أحمد مطلوب، **معجم مصطلحات النّقد العربيّ القديم**، ٢٨٠.

[٤] محمّد علي أبو سويلم الشّوابكة، **معجم مصطلحات العروض والقافية**، ١٦٣.

– يهدف البحث إلى أن يبيّن أمراً هامّاً اختلف فيه النّحاة اختلافاً كبيراً في موقف سيبويه من الضّرورة الشّعريّة، فبعضهم يرى أنّ سيبويه عدّها مخالفة لقواعد اللغة وبعضهم يرى أنّ سيبويه رآها ممّا يجوز في الشّعر.

منهجيّة البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التّحليلي، حيث يدرس مفهوم الضّرورة في كتاب ضرورة الشّعر لأبي سعيد السّيرافي، ويحلّل شواهده، وتصنيفه للضّرائر والأحكام التي يطلقها على بعض الضّرائر، ممّا لم يشر إليه سيبويه صراحة في كتابه.

الضّرورة والنّحو العربيّ:

نشأ النّحو في رحاب القرآن الكريم، ابتغاء القدرة على النّطق به صحيحاً سليماً من اللحن. وقد تولّدت رغبة في الإحاطة بالعلوم الشّرعيّة، كوّنت دافعاً لإتقان اللغة العربيّة، ومعرفة ضوابطها الإعرابيّة، وغريب ألفاظها، ونظام تركيبها، ولم يظهر علم النّحو ناضجاً مكتملاً، بل هو مثل بقيّة العلوم، بدأ بالملاحظة والاستقراء، وتدرّج حتى أصبح له مجالس علم وحلقات للدّارسين.

وتختلف الأخبار في نسبة هذا العلم وأوّل من عمل فيه، والدّافع إليه، لكنّ الأكثريّة تجمع على أنّ أبا الأسود الدّؤلي أوّل من أخذ هذا العلم عن أمير المؤمنين علي عليه السّلام[١]، وتوالت الجهود النّحويّة، وتوّجت بأوّل كتاب لسيبويه، استنبط القواعد من الظّواهر المطّردة في الاستعمال مما أورده الرّواة عن فصحاء بغداد وفصحاء البادية، وقد كان هناك خلاف بين علماء النّحو البصريين والكوفيين حول الأصول المعتمدة، انعكست في رؤيتهم للجائز وغير الجائز.

وألّفت في ذلك مسائل، ثمّ تنبّه النّحاة إلى الأشعار التي لا تنضبط مع القواعد فجاء مصطلح/ ما يجوز للشّاعر / أو / يحقّ للشّاعر / حافظاً للشّعر ومبقياً على مصداقيّة القواعد، وأوّل من أشار إلى مكانة الشّعر والشّعراء، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) الذي قال: " الشّعراء أمراء الكلام

[١] أبو الطّيب اللغوي، **مراتب النّحويين**، ٢٤.

يصرّفونه أنّى شاؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم "[١] ثمّ أشار سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في كتابه إلى جوازات الشّعر في باب ما يحتمل الشّعر [٢] من دون ذكر مصطلح الضّرورة، أو تصنيف للضّرائر، لكنّه ذكر اشتقاقات للمصطلح ومرادفاته[٣].

وأشار بعده المبرّد (ت ٢٨٥) إلى الضّرائر في كتابه المقتضب [٤]، وأفرد ابن السّرّاج (ت ٣١٦ هـ) باباً للضّرائر في كتاب الأصول توسّع في دراستها وصنّفها خمسة أصناف [٥]. ثمّ شرح أبو سعيد السّيرافي (٣٦٨ هـ) كتاب سيبويه، وجمع الضّرائر ودرسها وصنّفها سبعة أصناف، وأفرد لها كتاباً مستقلاً حمل عنوان / ضرورة الشّعر / هو موضوع بحثنا [٦].

الضّرورة الشّعريّة عند أبي سعيد السّيرافي (٣٦٨ هـ):

شرح السّيرافي كتاب سيبويه، وعندما درس باب ما يحتمل الشّعر، أورد ما قاله سيبويه تحت هذا العنوان، قال: "قال سيبويه: اعلم أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنّها أسماء، كما أنّها أسماء"[٧]، ولم يكتفِ بما أورده سيبويه فيما يتعلّق بالضّرورة في هذا الباب، بل تعقّب إشاراته ضمن أبواب الكتاب، لأنّه فهم طبيعة الضّرورة التي تقضي ورود الحديث عنها في أي باب، وألّف كتاباً خاصّاً سمّاه ضرورة الشّعر، استفاض في شرحها ومناقشة شواهدها، وأشار إلى دوافعها ومسوّغات إجازتها وذكر آراء العلماء في إجازتها، وقسّمها إلى أبواب، ودرس شواهد الباب الواحد وأشار في بداية الكتاب إلى إخراج بعض الاستعمالات من باب الضّرائر، وتصنيفها مع اللحن، يقول: "اعلم أنّ الشّعر لمّا كان موزوناً، تكون الزّيادة فيه والنّقص منه،

---

[١] أبو الحسن حازم القرطاجني، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، ١٤٣.

[٢] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، ١ / ٢٦.

[٣] **المصدر نفسه**، ينظر ١ / ٣٢ - ٣٣، ٢ / ٢٦٩، ٣ / ٦١ - ٦٣.

[٤] أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، **المقتضب**، ١ / ١٤٦.

[٥] ابن السّرّاج، **الأصول في النّحو**، ٣ / ٤٣٥.

[٦] أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٣٣

[٧] - **المصدر نفسه**.

يخرجه عن صحة الوزن، حتّى يحيله عن طريق الشّعر المقصود، مع صحة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه، من زيادة ونقصان، وغير ذلك، ما لا يستجاز في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفعُ منصوب ولا نصبُ مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلّم فيه لاحناً، ومتى وُجد هذا في شعر كان ساقطاً مطرحاً؛ ولم يدخل في ضرورة الشّعر"[١]. فالسّيرافي يربط الضّرورة بالوزن، وتحقيق الوزن أحد مسوّغات الضّرورة، وتتردّد في كتابه عبارة ما يجوز في الشّعر ولا يجوز في الكلام[٢]، وعبارة إذا اضطر جاز له[٣].

وهذا يؤكّد نظرة النّحاة إلى الشّعر وإدراكهم طبيعته الخاصّة المتميّزة عن النّثر، التي تعطي للشّاعر حريّة في استخدام اللغة، بما لا يخرج عن الإطار العام للغة، فللضرورات مع كل هذه الحريّة - ضوابط، وعمادها الرّد إلى أصل، أو التّشبيه أو الحمل والقياس، ولا تخرج الضّرائر على هذه الأسس، فليس شيء ممّا يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً[٤]. ويناقش آراء النّحاة في بعض الظّواهر التي يختلفون في إجازتها أو رفضها، ففي حديثه عن الحذف، يقول: "... ومن ذلك، حذف الضّمّة والكسرة في الإعراب، كقولهم: قام الرّجلْ إليك، وذهبَت جاريتْك و.. أنا أذهبْ إليه، وكان سيبويه يجيز هذا، وأنشدَ فيه أبياتاً، وأنشد غيره أيضاً ممّن يوافقه الرأي، وممّا أنشده سيبويه في ذلك قول امرئ القيس:

فَاليَومَ أشربْ غَيرَ مُستَحقِبٍ إثماً مِنَ اللَهِ وَلا واغِلِ [٥]

فسكّن الباء من " أشربْ " والوجه أن يقول أشربُ بالرّفعِ"[٦].

وبعد مناقشته العديد من الشّواهد[١] يورد رأي سيبويه ويعقّبه بموقف المبرّد والزّجاج:

---

[١] المصدر نفسه، ٣٤.

[٢] المصدر نفسه، ينظر ١٠٨، ١٤٤.

[٣] المصدر نفسه، ينظر ١٠٥، ١٧٨.

[٤] سيبويه، **الكتاب**، ٣٢.

[٥] امرؤ القيس، **ديوان شعر**، ٢٥٨ وروايته فاليوم فاشرب وعلى ذلك ليس فيه ضرورة، وينظر الأصمعي، **الأصمعيات** ٤٠ / ١٣٠. ابن قتيبة، **الشّعر والشّعراء**، ٩٨.

[٦] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١١٩.

"قال سيبويه: شبّهوا هذه الضّمات والكسرات المحذوفة بالضّمّة من "عضُد" والكسرة من فخِذ، حين قالوا (عضْد وفخْذ)، غير أنّ حذفها من (عضد وفخذ) حسن مطرد في الشّعر والكلام جميعاً، من قبل أنّه لا يزيل معنىً، ولا يغيّر إعراباً. وفيما ذكرناه يزول الإعراب الذي تنعقد به المعاني، إلاّ أنّه شُبّه اللفظ باللفظ، وكان أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد والزّجّاج ينكران هذا، ويأبيان جوازه، وينشدان بعض ما أنشدنا على خلاف الرّواية التي ذكرنا، فأمّا بيت امرئ القيس فأنشداه **فاليوم أُسقى غير مستحقبٍ و: فاليومَ فاشربْ غير مستحقبٍ..."**[٢]. فالمبرّد والزّجاج يبحثان عن رواية أخرى، وسيبويه يبحث عن تخريج حسنٍ للبيت، وإنْ ساق تشبيهاً بعيداً.

قسّم السّيرافي الضّرائر إلى سبعة أوجه، وفصّل في كل وجه، وشرح شواهده، لكنّه أبقى الضّرائر الصّرفيّة والنّحويّة معاً، ولم يفصل الضّرائر القبيحة عن الحسنة، حيث تجد في كل قسم من الضّرائر الحسن والقبيح، فمثلاً تجد من ضرائر الحذف ضرائر قبيحة وضرائر حسنة[٣]. وهذا التّوصيف لا يطلقه على جميع الضّرائر، فتراه يشير إلى ضرورة بالقبح أو الحُسن، ولا يشير بشيء من ذلك في ضرورة أخرى، فمثلاً في الحذف، ومنه التّرخيم في غير النّداء، يقول: "وهذا التّرخيم إنّما يكون في النّداء، فإذا اضطرّ الشّاعر فليس بين النّحويين خلاف أنّه جائزٌ له في غير النّداء، على أنّه يجعله اسماً مفرداً، ويعربه بما يستحقه في الإعراب"[٤]. وفي موضع آخر يشير إلى قبح الحذف، يقول: "وربّما اضطر الشّاعر فحذف الحركة أيضاً، قال[٥]:

فَظلتُ لَدى البَيتِ العتيقِ أَخيلُهُ وَمَطوايَ مِشتاقان لَهُ أَرِقانِ[٦]

---

[١] المصدر نفسه، ينظر ١٢٠ - ١٢١.

[٢] السيرافي، **ضرورة الشعر**، ١٢١. وينظر إنشاد الأبيات ١٢٢، ١٢٣.

[٣] المصدر نفسه، ينظر ١١٠، ١١١.

[٤] المصدر نفسه، ٨٣، وينظر، ٨٤ - ٨٧ .

[٥] الشّاعر يعلى بن الأحول الأزدي.

[٦] السيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١١٠، جمال الدّين ابن منظور، **لسان العرب** (مطا). أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ١ / ١٢٨.

وأقبح من هذا حذف الواو والياء من (هو) و (هي)، وذلك أنّ الواو والياء فيهما متحركتان تثبتان في الوقف، من ذلك قوله: **دارٌ لسلمى إذ مِن هواكا**[١]. أراد: إذ هيَ"[٢].

ويفنّد كلّ وجه من أوجه الضّرورات، ويعدّد حالاته ويعلّق عليها بالتّسويغ والاستحسان أو بالتّقبيح، يقول: "وضرورة الشّعر على سبعة أوجه، وهي: الزّيادة، والنّقصان، والحذف، والتّقديم والتّأخير، والإبدال، وتغيير وجه الإعراب إلى وجه آخر على طريق التّشبيه، وتأنيث المذكّر، وتذكير المؤنّث"[٣].

ويفرد باباً لكلّ وجه من الضّرورات ويعدّد فيه أنواعاً مختلفة مع شواهد، ويستذكر آراء النّحاة في الشاهد، ويعلّق عليه استحساناً أو تقبيحاً، يقول: "فأمّا الزّيادة فهي زيادة حرف، أو زيادة حركة، أو إظهار مدغم، أو تصحيح معتل، أو قطع ألف وصل، أو صرف ما لا ينصرف وهذه الأشياء بعضها حسن مطّرد، وبعضها مطّرد ليس بالحسن الجيّد وبعضُها يسمع سماعاً ولا يطَّرد، فأوّل ذلك ما يُزاد في القوافي للإطلاق، فإذا كانت القافية مرفوعة مطلقة، جاز إنشادها على ثلاثة أوجه، أحدها أن يجعلَ بعد الضّمّة واواً مزيدة كقول زهير:

صَحا القَلبُ عَن سَلمى وَقَد كادَ لا يَسلو وَأَقفَرَ مِن سَلمى التَعانيقُ فَالثِقلُو [٤]

فتُلحق آخر (الثّقل) واواً إتباعاً لضمّة لام الثّقل، ويجوز أن يجعل مكان الواو التّنوين، فينشَد:

وَأَقفَرَ مِن سَلمى التَعانيقُ فَالثِقلُن.

والوجه الثّالث في الإنشاد أن يُنشد البيت على خفّة من الإعراب، كقول جرير:

مَتى كانَ الخِيامُ بِذي طُلوحٍ سُقيتِ الغَيثَ أَيَّتُها الخِيامُ [٥]

---

[١] هذا البيت من مشطور الرّجز وقبله: هل تعرف الدّار على تبراكا، ينظر: كمال الدّين الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٢ / ٦٨٠، والسّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١١١، وسيبويه، **الكتاب**، ٢٧/١ وهو من الخمسين مجهولة القائل.

[٢] السيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١١١ – ١١٢.

[٣] المصدر نفسه، ٣٤.

[٤] زهير بن أبي سلمى، **شرح ديوانه**، ٩٦. السيرافي، **ضرورة الشعر**، ٣٥.

[٥] جرير بن عطية، **ديوان جرير**، ٥١٢. سيبويه، **الكتاب**، ٤ / ٢٠٦.

فتسكّن الميم إذا وقفت، وتضمّها بلا واو، ولا تنوين إذا وصلت"[١].

وبعد أن يشرح العديد من الشواهد[٢]، يقول: "وإنّما جاز فيه هذه الزّيادة في الشّعر، في القوافي لأنّهم يترنمون بالشّعر، ويحدون به، ويقع فيه تطريب، لا يتم إلاّ بحرف المد، وأكثر ما يقع ذلك في الأواخر، وكان الإطلاق بسبب المدّ الواقع فيه للتّرنّم"[٣].

وهو يمنع هذه الزّيادة في حشو الكلام تمييزاً للغة الشّعر لاختصاص الشّعر بها، يقول: "هذه الزّيادة غير جائزة في حشو الكلام، وإنّما ذكرناها لاختصاص الشّعر بها دون الكلام، وهي جيّدة مطردة، وليس تخرجها جودتها عن ضرورة الشّعر، إذ كان جوازها بسبب الشّعر"[٤].

وفي حديثه عن صرف ما لا ينصرف يشير إلى مبدأ الرّد إلى أصل وهو المسوّغ الذي اعتمده النّحاة في الضّرورة، يقول: "وهو - أي الصّرف - جائز في كل الأسماء مطرد فيها، لأنّ الأسماء أصلها الصّرف، ودخول التّنوين عليها، وإنّما تمتنع من الصّرف لعلل تدخلها، فإذا اضطرّ الشّاعر ردّها إلى أصلها، ولم يحفل بالعلل الدّاخلة عليها. والدّليل على ذلك أنّ ما لا أصل له في التّنوين لا يجوز للشّاعر تنوينه للضّرورة، ألا ترى أنّ الشّاعر غير جائز له تنوين الفعل، إذ كان أصله غير التّنوين، وليس يرده بتنوينه إلى حالة قد كانت له، وممّا جاء منوّناً مما لا ينصرف قول النّابغة:

فَلَتَأْتِيَنكَ قَصائِدٌ وَلَيَركبَن جَيشٌ إِلَيكَ قَوادِمَ الأَكوارِ[٥]

فنوّن "قصائدٌ" وهو لا ينصرف"[١] ويشير إلى أنّ صرف ما لا ينصرف لا ينحصر بالتّنوين، إنّما يكون أيضاً بالجرّ، "واعلم أنّ ما لحقه التّنوين ممّا لا ينصرف في ضرورة الشّعر، لحقه الجرّ لأنّه يَرُدّ الكلمة إلى أصلها، فيحركها بالحركة التي ينبغي لها، كقول النّابغة:

---

[١] السيرافي، **ضرورة الشعر**، ٣٦.

[٢] المصدر نفسه، ينظر ٣٥ - ٣٨.

[٣] المصدر نفسه، ٣٨.

[٤] المصدر نفسه، ٣٩.

[٥] النّابغة الذّبياني، **ديوان النّابغة الذّبياني**، ٩٩. وروايته: (فَلَتَأتِيَنكَ قَصائِدٌ وَلَيَدفَعَن ألفٌ إِلَيكَ قَوادِمَ الأَكوارِ)، وروى أبو عبيدة: فلتعلِنَنَّ ندامةً وليركبن، وعلى هذا ليس فيه ضرورة، وينظر: السيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٤٠. سيبويه، **الكتاب**، ٣ / ٥١١. ابن جني، **الخصائص**، ٢ / ٣٤٧.

إذا ما غَدوا بِالجَيشِ حَلَّقَ فَوقَهُم عَصائِبُ طَيرٍ تَهتَدي بِعَصائِبِ [٢]

فخفض (عصائب) لمّا ردّها إلى أصلها"[٣].

وبعد ذكر عدّة شواهد على صرف ما لا ينصرف يورد رأي الفرّاء والكسائي مشيراً إلى الخلاف بين المدرسة البصريّة والكوفيّة، يقول: "وقال الكسائي والفرّاء: يجوز صرف كل ما لا ينصرف إلاّ "أفعل منك" فإنّهما لا يجيزان صرفه في الشّعر، وزعما أنّ "مِنْ" هي التي منعت من صرفه، وأبى أصحابنا البصريّون ذلك فأجازوا صرفه"[٤].

ويعقّب على رأي ابن السّرّاج في ترك صرف ما لا ينصرف الذي يقارنه بحذف الواو من (هو) في بيت العجير السّلولي:

فَبَيناهُ يَشري رَحلَهُ قال قائِلٌ لِمَن جَمَلٌ رِخوُ المِلاطِ نجيبُ [٥]

يقول: " والذي قال - أي ابن السّرّاج - وجهٌ، غير أنّ حذف التّنوين عندي، وإن كان زائداً، أقبح من حذف الواو في (هو)، لأنّ التّنوين علامة تفرّق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وسقوطه يوقع اللبس، وحذف الواو من (هو) لا يوقع لبساً، ولا يُلحقه بغير بابه"[٦].

ويطلق حكم القبح على زيادة النّون المشدّدة كقولهم في القطن قطنن، يقول: "وهذا من أقبح الضّرورة. قال الرّاجز[٧]:

كَأَنَّ مَجرى دَمعِها المُستَنِّ قَطُننةٌ مِن أَجوَدِ القُطُنِّ

---

[١] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٤٠.

[٢] النّابغة الذّبياني، **ديوان النّابغة**، ٥٧.

[٣] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٤٣. وينظر شواهد أخرى ٤٣ - ٤٤.

[٤] **المصدر نفسه**، ٤١.

[٥] ابن جني، **الخصائص**، ١ / ٦٩. أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٥١٢. السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٤٧.

[٦] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٤٨. وينظر شواهد أخرى ٤٤ - ٤٥.

[٧] الرّجز لقارب بن سالم المري، ويقال لدهلب بن قريع، ينظر ابن منظور، **لسان العرب** / قطن /. السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٥١.

ومن ذلك تحريك المعتل فيما حقّه أن يكون اللفظ به على السّكون، وردّه إلى أصله في التّحريك، الذي ينبغي له مع ما فيه من الاستثقال. من ذلك قول ابن الرّقيّات:

لا بارَكَ اللَهُ في الغَوانِي هل يُصبِحنَ إِلّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ [١]

حرّك الياء بالكسرة للضّرورة وردّه إلى أصله"[٢].

ومن الزّيادة إبقاء حرف العلّة الواجب حذفه في حال الجزم، مثل قوله[٣]:

أَلَم يَأتيكَ وَالأَنباءُ تَنمي بِما لاقَت لبونُ بَني زياد

أثبت الياء ولم يحذفها للجزم ضرورة (والوجه فيه / ألم يأتِك تُسقط للجزم الياء، لأنّها ساكنة في الرّفع، غير أنّ الشّاعر إذا اضطرّ جاز له أن يقول (يأتيك) في حال الجزم، إذا كان من قوله، يأتيك في حال الرّفع، فلحق هذه الضّرورة جزمٌ أسكنها وكان علامة الجزم حذف الضّمّة. وفي النّاس من يتأوّله على غير هذا فيقول: نحن إذا قلنا (يأتيكَ) في حال الرّفع نقدّر ضمّةً محذوفة، فإذا جزمناه، قدّرنا حذف تلك الضّمّة، وإن لم يظهر شيء من ذلك في اللفظ"[٤].

ومن الزّيادة إبقاء ياء المعتل الممنوع من الصّرف في حال الرّفع والجر، من ذلك قول الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكنّ عبدَ الله مولى مواليا [٥]

وينبّه على أنّ الزّيادة جائزةٌ إذا كان فيها ردٌّ إلى أصل، وإلاّ فهي غير جائزة، فليس للشّاعر أن يزيد في الكلام ما ليس فيه، ويرفض مدّ المقصور لأنّه لا أصل له في ذلك.

---

[١] عبيد الله بن قيس الرّقيات، **شعر عبيد الله بن قيس الرّقيّات**، ٣. وروايته لا بارك الله في الغوانيْ فما، وعلى هذا لا ضرورة، ويروى لا بارك الله في الغواني وهل. وينظر، ابن منظور، **لسان العرب**، غني.

[٢] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٦٠. وينظر شواهد أخرى ٦١.

[٣] البيت لقيس بن زهير، ينظر، ابن منظور، **لسان العرب**، (أتى). ابن جني، **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها)** ١ / ٦٧. وروايته: ألم يبلُغْك، وعلى هذا ليس فيه ضرورة، السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٦١.

[٤] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٦٢. وينظر شواهد أخرى ٦٣ - ٦٤.

[٥] المصدر نفسه، ٦٥. ينسبه للفرزدق وليس في ديوانه، كذلك ابن قتيبة، **الشّعر والشّعراء**، ٨٩. ابن منظور **لسان العرب** (عرا). المبرّد، **المقتضب**، ١ / ٢٨١.

ثمّ ينتقل إلى باب الحذف ويبدأ حديثه بالقول: "اعلم أنّ الشّاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشّعر، كما يزيد لتقويمه، فمن ذلك، ما يحذفه من القوافي الموقوفة من تخفيف المشدّد، كقول امرئ القيس:

لا وَأَبيكِ اِبنَةَ العامِرِيْ لا يَدَّعي القَومُ أَنّي أَفِرْ [١]

وكقول طرفة:

أَصَحَوتَ اليَومَ أَم شاقَتكَ هِرْ وَمِنَ الحُبِّ جُنونٌ مُستَعِرْ [٢]

فأكثرُ الإنشاد في هذا حذفُ أحد الحرفين، لتتشاكل أواخر الأبيات، وتكون على وزن واحد"[٣].

وإذا توقفنا عند قصيدة امرئ القيس نجدها من البحر المتقارب وقد ورد فيها العروض من الضّرب الثّالث ووزنه (فَعِلْ) وقد التزمه من أوّل القصيدة، فسكّن من مرفوع (حذف الحركة) وسكّن من مجرور، وفي بعض الأبيات سكن من مشدد فحذف الحرف الأخير، وأبقى الأوّل ساكناً، وهو لو أبقى المشدّد لكان قد عاد بالبيت إلى أصل هذا البحر.

إذاً هو لم يضطرّه تحقيق الوزن في البيت، إنّما اضطرّه تحقيق الضّرب الذي سارت عليه القصيدة، وهذا يذكرنا بقول الفرزدق لابن أبي اسحق عندما سأله عن سبب الرّفع في بيته:

يا أيها المشتكي عكلا وما جرمت إلى القبائل من قتلٍ وإيآسُ

إنّا كذاك إذا كانت همرّجةٌ نسبي ونقتل حتى يسلم النّاسُ

قال: ويحك فكيف أصنع وقد قلت "حتّى يسلم النّاسُ؟"[٤].

---

[١] امرؤ القيس، **ديوان شعر**، ١٥٤. ابن قتيبة، **الشّعر والشّعراء**، ١ / ١٢٢.

[٢] طرفة بن العبد، **ديوان طرفة**، ٤٥. ابن سلام الجمحي، **طبقات فحول الشّعراء**، ١٣٨، ابن جنّي، **الخصائص**، ٢٢٨/٢.

[٣] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٧٩ - ٨٠.

[٤] أبو العباس ثعلب، **مجالس ثعلب**، ١ / ٤٠.

فالبيت الأوّل لا ينكسر لو قيل (من قتلٍ وإبآسِ)، لكن الذي ألزمه الرّفع هو روي القصيدة الـذي صبغ الأبيات كلّها حتى لو كان هذا البيت هو مطلعُها.

ومن الحذف التّرخيم في غير النّداء وهذا ممّا ينكره المبرّد "وكان أبو العباس محمّد بن يزيد ينكر هذا ولا يجيزه"[١]

ويناقش أقوال النّحاة في بيت ابن الأحمر:

أَبو حَنَشٍ يُؤرِّقُني وَطَلقٌ وَعَبّادٌ وَآوِنّةً أُثالا [٢]

يقول: " ذكر سيبويه أنّ / أُثالا / معطوف على / أبو حنش وطلقٌ / غير أنّه قد حذف الهاء منه، وأصله / أُثالَةُ / وأبقى اللام على فتحتها... وكان أبو العباس ينكره وذكر أنّ (أثال) معطوف على النّون والياء في يؤرقني فموضعه نصب لذلك، والذي عندي في (أثال) غير ما قال الفريقان، وهو أنّ (أثال) لم يُحذف منه هاء، لأنّه ليس في الأسماء (أثالة) وإنّما هو (أثال) ولم ينصبه للعطف على النّون والياء في يؤرقني، لأنّ ابن الأحمر يبكي قوماً من عشيرته ماتوا، أو قُتلوا فيهم أبو حنش، وطلق وعبّاد وأُثال، فرفع الأسماء المرفوعة بيؤرّقني، فدلّ بيؤرّقني على أنّه يتذكّرهم، لأنّهم لا يؤرّقونه إلاّ وهو يذكرهم، فنصب (أثالا) بأذكر، الذي قد دلّ عليه يؤرّقني"[٣] ويشير إلى اختلاف النّحاة في ضرورة قصر الممدود بعد أن يذكر عدّة أبيات، منها قول الرّاجز:

لابدّ من صنعا وإنْ طال السّفر[٤].

يقول: " وقد أجمع على جوازه النّحويّون، غير أنّ الفرّاء يشترط فيه شروطاً، يهملها غيره،.... وزعم الفرّاء أنّه لا يجوز أن يُقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً"[٥].

ومن اختلافات النّحاة في الضّرائر الاختلاف بين رأي الخليل ورأي الفرّاء في بيت طرفة:

---

[١] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٨٦. وينظر شواهد أخرى ٨٣ - ٨٥.

[٢] ابن جني، **الخصائص**، ٢ / ٣٧٨. ابن منظور، **لسان العرب**، / حنش /.

[٣] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٨٦. وينظر شواهد ٨٧ - ٨٩.

[٤] المصدر نفسه، ٩٢. ابن منظور، **لسان العرب**، (صنع).

[٥] المصدر نفسه، ٩٢ - ٩٣.

اضربَ عنك الهمومَ طارقَها ضربَك بالسّيف قونسَ الفرسِ [١]

أشار السّيرافي إلى هذه الآراء من دون أن يبيّن أيّ رأي اعتمد، قال: "فإنّ الخليل يقول في هذا إنّه حذف النّون الخفيفة منه، أراد اضرباً عنك، فحذف النّون لأنّها زائدة، وحَذفُها لا يخلّ بمعنى، ولا يُدخل شيئاً في غير بابه... وقال الفرّاء: أراد اضربْ عنك، فكَثُرَ السّواكن فحرّك للضّرورة"[٢].

يتبيّن أنّ هذه الضّرورة بحسب تعليل الخليل ضرورة حذف، وبحسب الفرّاء ضرورة زيادة، ويشير إلى معارضة المبرّد والزّجاج لسيبويه في شواهد أخرى معتمدين روايات مختلفة تخرج الشّاهد عن الضّرورة، من أمثلة ذلك إنكارهم التّسكين في بيت امرئ القيس:

فَاليَومَ أُشربْ غَيرَ مُستَحقِبٍ إثماً مِنَ اللَهِ وَلا واغِلِ

وإنشادهم البيت: فاليوم فاشربْ[٣].

وفي باب البدل يقول: "اعلم أنّهم يبدلون الحرف من الحرف في الشّعر، في الموضع الذي لا يُبدّل مثله في الكلام، لمعنى يحاولونه، من تحريك ساكن، أو تسكين متحرّك، ليستوي وزن الشّعر به، أو ردّ شيء إلى أصله، أو تشبيه بنظيره"[٤].

ويورد شواهد على بدل حرف من حرف مثل، بدل (الياء) الذي لا تظهر عليه الحركة من حرف (الباء) إذا احتاج إلى التّسكين، من ذلك قوله[٥]:

لها أشاريرُ من لحمٍ تتمّره من الثّعالي ووخزَ من أرانيها

أراد: "أرانبها" و"الثّعالب" غير أنّه كره إبقاء الباء في الحرفين، فيلزمه تحريكُها، وتحريكها يكسر الشّعر، فأبدلَ منها حرفاً لا يُحرّك"[١].

---

[١] طرفة بن العبد، **ديوان طرفة**، ١٦٤. الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٥٦٨. ابن منظور، **لسان العرب**، قنس.

[٢] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١١٤.

[٣] **المصدر نفسه**، ١٢١. وينظر شواهد أخرى ١٢١ - ١٢٣.

[٤] **المصدر نفسه**، ١٣٣.

[٥] البيت لأبي كاهل اليشكري، في ابن منظور، **لسان العرب**، تمر، وخز، شرر، أبو العباس المبرد، **المقتضب**، ١ / ٣٨٢. ثعلب، **مجالس ثعلب**، ١٩٠.

وفي بدل الأسماء (أسماء الأعلام) يقول: "وهو يجيء في الشّعر على ثلاثة أوجه: وجه جائز في الشّعر والكلام، ووجه جائز في الشّعر دون الكلام، ووجه لا يجوز في الشّعر ولا في الكلام"[٢].

إنّ ما يجوز في الشّعر والكلام يخرج عن موضوع الضّرورة، لأنّ الضّرورة هي ما يقع في الشّعر ولا يقع في الكلام، والنّوع الثّالث يندرج تحت عنوان الخطأ، ومن دراسة الشّواهد التي اعتمدها السيرافي يتبيّن أنّ الخطأ حصل في المعنى، فهو يقول: "فالغلط الذي يغلطه الشّاعر في اسم أو غيره، ممّا يُظن أنّ الأمر فيه على ما قال، كقوله: **والشّيخ عثمانُ أبو عفّانَ**. فظنَّ أنّ عثمان يُكنّى أبا عفّان"[٣].

السّيرافي يورد مثل هذا الشّاهد من دون تعليق إلاّ بقوله: "ممّا يُظنّ أنّ الأمر فيه على ما قال". ولكنْ إذا فكّرنا في قول الشّاعر وعرفنا أنّه يعني به عثمان بن عفّان فهل نحن أدركنا ذلك، والشّاعر توهّم أنّ الخليفة اسمه عثمان أبو عفّان!، أم أنّه اضطرّ إلى حرف ساكن فاستحضر الواو بدلاً من النّون المضمومة في كلمة (ابنُ).

وممّا يخرج عن الضّرورة إبدال الحروف عن بعضها عند بعض القبائل[٤] وليس من الضّرورة إبدال حروف الجر من بعضها كإبدالهم (على) من (عن) في قول الشّاعر:

إذا رَضِيَت عليَّ بنو قُشَيرٍ لعَمرُ اللهِ أَعجَبَني رضاها [٥]

"أي: عنّي"[٦].

ويشير أبو سعيد السيرافي إلى سبب ذكرها في كتاب الضّرورة وهي ليست منها، بعد أن يستعرض عدّة شواهد يقول: "ولهذا أشباه كثيرة لا أحصيها، وليس في شيء ممّا ذكرناه، ولا في إبدال

---

[١] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١٣٥ - ١٣٦.

[٢] **المصدر نفسه**، ١٤٢.

[٣] **المصدر نفسه**، ١٤٥. وينظر شواهد ١٤٦ - ١٤٨.

[٤] السيرافي، **ضرورة الشعر**، ١٥٣ - ١٥٤ ينظر عنعنة تميم، كشكشة بكر.

[٥] البيت للقحيف العقيلي في ابن منظور، **لسان العرب**، رضي. وابن جني، **الخصائص**، ٢ / ٣١١. أبو العباس المبرد، **المقتضب**، ٢ / ٣١٨.

[٦] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١٥٦. وينظر شواهد ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩.

حرف جر من غيره ممّا تقدّم ذكره، ضرورة، وإنّما ذكرناه ليُعلَم أنّه ممّا يجوز في الكلام والشعر، ولا ينسب قائله إلى دخول في ضرورة"[١].

ويطلق حكم القبح على بعض ضرورات الإبدال، فيقول: "ومن أقبح الضّرورات جعل الألف واللام بمعنى (الذي) مع الفعل كقول طارق بن ديسق:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربّنا صوت الحمار اليجدَّعُ [٢]

أراد: الذي يجدّع، ولو قال: المجدَّعُ للزمه أن يخفض فيقوي، لأنّ القصيدة مرفوعة، ففرّ من الإقواء إلى ما هو أقبح، وفيه عندي وجه آخر، وهو أنّه لم يُرِد الألف واللام التي بمعنى " الذي " ولا الألف واللام التي للتّعريف، ولكنّه أراد " الذي " نفسها فحذف الذّال والياء وإحدى اللامين، لأنّه قد رأى (الذي) يلحقها حذف، كقولهم " اللذِ واللذ " [٣].

وينتقل إلى باب التّقديم والتّأخير، ويسوّغ وضع الكلام في غير موضعه، وإن أدّى ذلك إلى تغيّر الإعراب معتمداً سهولة الاستدلال على المعنى المراد، يقول: " اعلم أنّ الشّاعر قد يُضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، وأكثر ذلك فيما لا يُشكل معناه.

فمن ذلك قول الأخطل [٤]:

أمّا كُلَيبُ بنُ يَربوعٍ فَلَيسَ لَهُم عِندَ المَفاخرِ إِيرادٌ وَلا صَدَرُ

مثل القنافذ هَدّاجونَ قَد بَلَغَت نَجرانَ أو بلغت سَوآتِهِم هَجَرُ

---

[١] المصدر نفسه، ١٦٠.

[٢] ابن منظور، **لسان العرب**، جدع، وينسبه لـ ذي الخرق الطّهوي وقبله أتاني كلام التّغلبي بن ديسق ففي أي هذا ويله يتسرّعُ. الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ١٥١.

[٣] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١٦٥ - ١٦٦.

[٤] الأخطل التّغلبي، **شرح ديوان الأخطل التّغلبي**، ص١٧٨. السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١٧٣.

أراد: بَلَغت نجران سوآتهم أو هجر، وذلك وجه الكلام، لأنّ السّوآت تنتقل من مكان فتبلغ مكاناً آخر، والبلدان لا ينتقلن، وإنّما يُبلغنَ ولا يبلغن "[١].

فالسيرافي لا ينظر إلى الحركة الإعرابية ليميّز الفاعل من المفعول إنّما يستحضر المعنى في ذهنه، فما استحقّ حركة الرّفع في البيت هو المفعول به، وكذلك أعطى للفاعل حركة النّصب، أي بادل بين الحركات الإعرابيّة المميّزة للفاعل والمفعول به، وسوّغ السّيرافي ذلك اعتماداً على الدّلالة العامّة للتّركيب كما بيّن سابقاً، وهذه الشّواهد التي يوردها في هذا الباب تنسجم مع باب تغيير وجه الإعراب أكثر من التّقديم والتّأخير فهو لم يقدّم المفعول به على الفاعل إنّما غيّر حركة إعراب المفعول به إلى حركة الفاعل.

ونحن نتساءل لو كان رويّ القصيدة منصوباً، ألم يكن قد عاد ترتيب العبارة إلى وضعه وحركاته الإعرابيّة الصّحيحة ؟ وأي أداة ففي مثل هذه الشّواهد لا مسوّغ لها، وذلك لغياب مبدأ الضّرورة، وهو الرّد إلى أصل، أو الحمل على معنى، والسّيرافي نفسه يعقّب على هذه الشّواهد بقوله: "ولو قال قائل: إنّ التّقديم والتّأخير فيما ذكرناه ليس من الضّرورة لم يكن عندي بعيداً، لأنّها أشياء قد فُهمت معانيها "[٢].

وتحت عنوان التّقديم والتّأخير يورد شواهد الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ويعدّ ما فُصل به مقدّماً على المضاف إليه، يقول: ".... فإذا اضطرّ شاعر جاز أن يفصل بينهما بالظّروف وحرف الجر، فتشبّهها بإنّ وأخواتها حيث فُصل بينها وبين أسمائها بالظّروف فقط، قال الشّاعر:

كَأَنَّ أَصواتَ مِن إِيغالِهِنَّ بِنا أَواخِرِ المَيسِ أصواتُ الفَراريجِ [٣]

أراد: كأنّ أصوات آواخر الميس من إيغالهن بنا "[٤]

---

[١] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١٧٣ - ١٧٤.

[٢] **المصدر نفسه**، ١٧٧.

[٣] البيت لذي الرّمة، ينظر، سيبويه، **الكتاب**، ١ / ١٧٩. المبرد، **المقتضب**، ٤ / ٣٨٦. ابن جني، **الخصائص**،٢/٤٠٤.

[٤] السيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١٧٨ - ١٧٩.

ومن الفصول ما جاء معقّداً كالأحاجي، يصعب فكّه وإعادة معترضاته ليُفهم ما أريد منه، فهل تراها تتولّد من حالة القلق والاضطراب التي تفرض نفسها فجأة على الشّاعر فيخرج الشّعر بهذا الشّكل المعقّد ؟، أم أنّها في معرض إبراز التّمكّن في قول شِعر يشبه الطلاسم ؟ يحتاج إلى إعمال فكر ويستند إلى معرفة المناسبة، كما في قول الفرزدق [١]:

وما مثله في النّاس إلاّ مملكاً أبو أمّه حيٌّ أبوه يقاربه

حيث استفاض السّيرافي في تفسيره، وفكّ جُمَله وإعادة صياغتها حتّى تستقيم دلالتها.

وهنا نتساءل ما هي نسبة أمثال هذا الاستعمال ؟ وهل كان المتلقي زمن الفرزدق يدرك ما أدركه السّيرافي بعد الفكّ والتّركيب لمعترضاته ! .

ويبدأ السّيرافي حديثه في باب تغيير وجه الإعراب عن وجهه بشاهدٍ يوضّح من خلاله هذه الضّرورة، يقول: " فمن ذلك قول الشّاعر:

سَأَتْرُكُ مَنزِلي لِبَني تَميمٍ وَأَلحَقُ بِالحِجازِ فَأَستَريحا [٢]

والوجه في هذا الرّفع، وذلك أنّ قوله (سأترك) هو مرفوع موجب، وما بعده معطوف عليه داخل في معناه، فحكمه أن يكون جارياً على لفظه، وإنّما يُنصب ما كان جواباً لشيء مخالف لمعناه، وإذا اضطر الشّاعر فنصبَ فيما ذكرنا أنّ الوجه فيه الرّفع، يُؤوّل تأويلاً يوجب النّصب " [٣].

فالسّيرافي يُجهد نفسه في إيجاد مخرج أو يسوّغ ذلك وظهر هذا الموقف في غير شاهد [٤].

وفي باب تأنيث المذكّر وتذكير المؤنّث يبدأ بالقول:

" فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

---

[١] ابن سلاّم الجمحي، **طبقات فحول الشّعراء**، ٢ / ٣٦٥. ينسبه للفرزدق وليس في ديوانه، وينظر أبو هلال العسكري، **كتاب الصّناعتين**، ١٦٢.

[٢] البيت للمغيرة بن حبناء، المبرد، **المقتضب** ٢ / ٢٢ ويروى لأستريحا، ولا ضرورة فيه، وينظر، ابن رشيق القيرواني، **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه**، ٢ / ٢٣٨.

[٣] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ١٩٥.

[٤] **المصدر نفسه**، ينظر ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩.

وكان مجني دون مَن كنت أتّقي ثلاثُ شخوصٍ كاعبانِ ومعصرُ [١]

فحذف التاء من ثلاثة وكان ينبغي أن يقول، ثلاثة شخوص من قبل أنّ الشّخص مذكرٌ، ولكنّه ذهب به مذهب النّسوة لأنّهنّ كنّ ثلاثَ نسوة " [٢].

ويذكر شواهد أخرى، ويشير إلى إجازة أبي العباس المبرّد لتأنيث المذكّر المضاف إلى مؤنّث في الشّعر وغيره، مستنداً إلى ورود ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**﴾ [٣]

النتائج:

- الضرائر لا تنضبط في تصنيف ومعيار يحكمها ويشملها، وهذت ينسجم مع طبيعتها الخاصة.
- إنّ اختلاف وجهات النّظر في استعمال معيّن تمثّل في اختلاف الأصول المقيس عليها ونجمَ عن ذلك اختلاف في تصنيف بعض الاستعمالات اللغويّة إلى ضرائر أو ليست من الضّرائر.
- إنّ تمسّك النّحوي بالقواعد التي قعّدها دفعه إلى التماس الأعذار لما خالف قواعده ولم يدفعه إلى إعادة النّظر بالقواعد لتشمل الضّرائر.
- بعض الشّواهد رويت بغير وجه، فتمسّك بعض النّحاة بالرّواية التي تحمل ضرورة وفتّشوا عن مسوّغ لها ولم يرفضوا الرّواية لعدم فتح الباب للطّعن في رواية الشّعر العربيّ.
- تساهل النّحاة في قبول الشّعر كثيراً ومع ذلك بقيت أشعار لم تدخل في الضّرورة وصنّفت مع الأخطاء وبقي اللحن لحناً ولم يسوّغ.

---

[١] عمر بن أبي ربيعة، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، ١٠٠. وروايته فكان نصيري، سيبويه، **الكتاب**، ٥٦٦/٣. ابن جني، **الخصائص**، ٢ / ٤١٧. المبرد، **المقتضب**، ٢ / ١٤٨. السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٢٠٧.

[٢] السّيرافي، **ضرورة الشّعر**، ٢٠٧.

[٣] الشّعراء، ٤. وينظر شواهد أخرى ٢٠٩ - ٢١٠.

- إنّ تسويغ النّحوي للضّرائر هو إقناع لأبناء اللغة بالإبقاء على مصداقيّة القواعد، واحترام لمكانة الشّعر.
- أطلق السيرافي حكم القبح وحكم الحسن على بعض الضرائر، وترك أخرى من دون حكم.
- لم يعر السيرافي كثير اهتمام للحالة الشعورية التي تفرض على الشاعر صياغة مخالفة للأعراف النحوية، بل أشار إلى الوزن والقافية سبباً للضرائر.
- الشعر يحقق الشعرية، وليس بالضرورة أن يحقق القاعدة.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

قائمة المصادر والمراجع:

-**القرآن الكريم**.

١- ابن السّراج، **الأصول في النّحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، ١٩٨٥.

٢- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمّد علي النّجار، ط٢، بيروت: دار الهدى للطّباعة والنّشر، د.ت.

٣- ــــــــــــــــ، **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النّجدي ناصف، عبد الحليم النّجّار، د. عبد الفتاح إسماعيل الكلبي، القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٩٩٤.

٤- ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم، **الشّعر والشّعراء**، تحقيق أحمد محمّد شاكر، ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٦.

٥- ابن قيس الرّقيّات، **شعر عبيد الله بن قيس الرّقيّات**، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكري، تحقيق وشرح الدّكتور محمّد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، د.ت.

٦- ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمّد أحمد حب الله، هاشم محمّد الشّاذلي، ط٣، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

٧- الأصمعي، عبد الملك بن قُريب، **الأصمعيّات**، تحقيق أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام هارون، ط٥، بيروت: د.ت.

٨- الأنباري، كمال الدّين أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، مصر: المكتبة التّجاريّة الكبرى، د.ت.

٩- البكري، طرفة بن العبد، **ديوان طرفة**، شرح الأعلم الشّنتمري، تحقيق د. ريه الخطيب، لطفي الصّغار، دولة البحرين: دار الثّقافة والفنون، د.ت.

١٠- التّغلبي، الأخطل، **شرح ديوان الأخطل التّغلبي**، صنّفه وكتب مقدّماته وشرح معانيه وأعدّ فهارسه إيليا سليم الحاوي، بيروت: دار الثّقافة، ١٩٦٨.

١١- ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق عبد السّلام هارون، ط٥، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

١٢- الجرجاني، علي بن محمّد بن علي، **كتاب التّعريفات**، حقّقه وقدّم لـه ووضـع فهارسـه إبـراهيم الأبياري، مصر: دار الرّيان للتّراث، د.ت.

١٣- جرير بن عطيّة، **ديوان جرير**، نشر محمّد إسماعيل عبد الله الصّاوي، القاهرة: ١٩٣٥.

١٤- الجمحي، محمّد بن سلاّم، **طبقات فحول الشّعراء**، قرأه وشرحه محمود محمّد شاكر، القـاهرة: النّاشر دار المدني، بجدّة، ١٩٨٠.

١٥- الذّبياني، النّابغة، **ديوان النّابغة الذّبياني**، صنعة ابن السّكيت، تحقيق شـكري فيصـل، بيـروت: دار الفكر، ١٩٦٨.

١٦- زهير بن أبي سلمى، **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة الإمام أبي العبّاس أحمد بن يحيـى بن زيد الشّيباني ثعلب، القاهرة: الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر، ١٩٦٤.

١٧- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **كتاب سيبويه**، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩١.

١٨- السّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، **ضرورة الشّعر**، تحقيق د. رمضـان عبـد التّـوّاب، ط١، بيروت: دار النّهضة العربيّة، ١٩٨٥.

١٩- الشّوابكة، محمّد علي أبو سويلم، **معجم مصطلحات العروض والقافية**، دار البشير، ١٩٩١.

٢٠- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **كتاب الصّناعتين الكتابة والشّـعر**، تحقيـق علي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: منشورات المكتبة المصريّة، ١٩٨٦.

٢١- الفيروز آبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب، **القـاموس المحـيط**، القـاهرة: الهيئـة المصـريّة العامّة للكتاب، ١٩٧٧.

٢٢- القرطاجني، أبو الحسن حازم، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تقديم وتحقيـق محمّـد الحبيـب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، د.ت.

٢٣- القيرواني، أبو الحسن بن رشيق، **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده**، حقّقه وفصّله وعلّـق عليه محمّد محي الدّين عبد الحميد، القاهرة: دار الطّلائع، ٢٠٠٦.

٢٤- الكندي، امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، القـاهرة: دار المعارف، د.ت.

٢٥- اللغويّ، أبو الطّيب، **مراتب النّحويين**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، القاهرة: دار النّهضة للطّبع والنّشر، ١٩٧٤.

٢٦- المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للمنشورات الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث، ١٩٩٤.

٢٧- المخزومي، عمر بن أبي ربيعة، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط٤، دار الأندلس، ١٩٨٨.

٢٨- مطلوب، أحمد، **معجم مصطلحات النّقد العربيّ القديم**، ط١، بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠١.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

ضرورت شعری از نظر ابوسعید سیرافی

سامي عوض*؛ مالك يحيا**؛ كسرى زهيري ***

مقالۀ علمی - پژوهشی

چکیده:

پژوهش حاضر به بررسی ضرورت شعری در نظر ابو سعید سیرافی شارح کتاب سیبویه می‌پردازد. و با مداقه در باب (ما یحتمل الشعر) کتابی در باب ضرورت شعر نگارش کرده است. با وجود اینکه این اصطلاح در کتاب سیبویه ذکر نشده است، اما مشتقات آن مانند: اضطرار، مضطر، و مترادف‌های آن مانند آنچه برای شاعر مجاز است، یا هرچه برای شاعر جایز است، مورد استفاده قرار گرفته است.

سیرافی ماهیت ضرورتی که در ابواب مختلف الکتاب سخن از آن رفته است را به خوبی دریافت نموده است و اشاره‌های سیبویه در الکتاب را مورد ارزیابی قرار داده و به تفصیل به شرح شواهد ضرورت‌های شعری پرداخته و این ضرورت‌ها را به هفت نوع تقسیم کرده است که عبارتند از: افزایش، حذف، تقدیم، تاخیر، ابدال، تغییر وجه اعرابی، مذکر شدن مونث و مونث شدن مذکر. و هریک را معرفی کرده و شواهد آنها را ذکر نموده و بر آنها تعلیقاتی نوشته است. وی همچنین به شرح اصولی که موجب این ضرورت‌ها شده، پرداخته است. از نظر او ضرورت‌ها بر اساس بازگشت به اصل یا مشابهت و یا قیاس است. او ضرورت‌های زیبا و بد را از هم جدا کرده و میان ضرورت و لحن تفاوت قائل شده است. وی لحن را نوعی اشتباه قلمداد کرده و آنرا جزء ضرورت‌های شعری به حساب نمی آورد. او در کتاب ضرورت‌های شعری خود تنها ضرورت‌ها را مجاز نمی‌داند، بلکه تلاش می کند برای هریک از این ضرورت‌ها توجیهی ذکر کند و آنها را جزئی از طبیعت شعری قلمداد کند و وجه تمایز شعر و نثر را هم همین امر می‌داند.

کلیدواژه‌ها: ضرورت، قیاس، لحن، قواعد، ابوسعید سیرافی.

---

* - استاد گروه زبان و ادبیات عربی، دانشگاه تشرین، سوریه. (نویسنده مسؤول)، تلفن: ۰۰۹۶۳٤۱۲٤۱۰۹۵۰

** - استاد گروه زبان و ادبیات عربی، دانشگاه تشرین، سوریه.

*** - دانشجوی دکتری گروه زبان و ادبیات عربی، دانشگاه تشرین، سوریه.

تاریخ دریافت: ۱۳۹۳/۰۷/۲۸هـ.ش= ۲۰۱٤/۱۰/۲۰م - تاریخ پذیرش: ۱۳۹۵/۰۸/۲٤ هـ.ش= ۲۰۱٦/۱۱/۱٤م.

The poetic Necessity According to Abe Saaid Alseeafi

Sami Awad[*] Malek Yahia[**], Kesra Zherie[***]

DOI: 10.22075/lasem.621.6457

Abstract:

This research studies the poetries necessity according to Al Serafi, who explained Sebawis book and focused on address about probability of poetry. Also, he wrote a special book about poetic necessity. He didn't use this term but its derivations are there: necessity, compelled and synonyms used by the poet.

Alserafi understood the nature of the necessity which is available in every section of the book. He followed Sebawi's signals in the book sections and pointed to their justifications and he expanded in explaining the necessity and divided necessities into seven section: addition, deletion, detention, substitution, and changing the analysis and making the female male and feminizing the male. Also he defined every sort and brought evidences and commented on them and pointed to the principle of justifying the necessities based on its origin.

Alserafi distinguished between good and bad necessities, and between necessity and error. He kept the error in the mistake's field not in necessities field. He, also, doesn't allow the necessity only, but does his best in finding an outlet for each necessity considering it harmonious with poetry nature which differs it from prose.

Keywords: necessity, measurement, error, grammatical rules, Abe Saaid Alseeafi.

[*]- Professor in the department of Arabic language and literature, Tishreen University, Lattakia, Syria. (Corresponding Author.) Tel: 00963412410950.

[**]- Professor in the department of Arabic language and literature, Faculty of Arts and literature, Tishreen University, Lattakia, Syria.

[***]- Ph.D. candidate in the department of Arabic language and literature Faculty of Arts and literature, Tishreen University, Lattakia, Syria.

Receive Date: 2014/10/20- **Accept Date:** 2016/11/14.

The sources and References:

-The Holy Quran.

1 – A lasmaai, Abd Almalek Bn Korib, **Alasmaaiat,** Check, Ahmad Mohammad Shaker, Abd Alsalam Haron, Edetion 5, Bairot: Non date

2 – Alanbare, Kamal Aldin Abo Albarakat, **Iqual at deferant things,** Check, Mohammad Mohei alden Abd AL Hamed, Eiget: Big treading library, non date.

3 – Albakry,Tarafh Bn Alabd, **dewan Tarafh,** Explean by Alaalm Alshentmry, Check, D.Raeya Alkhateb, Lutfi Alsaer, Albahren national: Dar Althakafh , non date.

4- Altagleby, Alakhtal, **Explain divan Al akhtal,** Classified and rote its introductions and explain its mennings Elea Saleem Alhawe, Bairot: Dar Althakafh, 1986.

5 – Thalab, Abo alabbas Ahmad bn yehya, **Majales Thalab,** Explain and check by Abd Alsalam Haron, Edetion 5,Cairo: Dar Almaaref, non date.

6 – Aljurjani, Ali bn Mohammad bn Ali, **Ketab Altarefat,** check and put its indexes Ibrahem Alabiare, Eegipt: Dar alraian , non date.

7 – Jarer bn Ateah, **Divan jarer**,Prepare by Mohammad Esmael Abd allah A lsawe, Ciro: 1935.

8 – Aljumahe, Mohammad bn Sallam, **Femost Poetry steeps,** read and explan it Mahmod M ohammad Shaker, Cairo: dar almadani 1980.

9 – Ibn jenni, Abo alfath Othman,**Alkhasaes,** Check, Mohammad ali alnajjar, Edetion 2, Bairot: Dar alhuda for prent, non date.

10 – Alzobiane, Alnabeah, **Divan Alnabeah Alzobiane**, assort Ibn alsekket, Check Shukre Faesal, Bairot: Dar alfekr, 1968.

11 – Bn Abe solma, Zohaer, **Explain of divan zohaer bn abe solma**, assort Abo alabbas thalab, Cairo: Aldar alkaomeah for prentr,1964 .

12 – Ibn alsarraj,**Bases of grammar,** Check D. Abd alhusain alfatle, Edetion 1, Bairot: Alresalh establish, 1985.

13 – Sebaweh, Abo beshr amr bn authman, **Sebaweh Book,** Check and explain Abd alsalam haron, Edetion 1, Bairot: Dar aljel, 1991.

14 – Alserafi, Abo saaed alhasan bn abdllah,**Poitic necessity,** Check D.R amadan abd altawwab, Edetion 1, Bairot: Dar alnahda alarabea, 1985.

15 – Alshwabeka, Mohammad ali abo swaelem, **Decthenary of rithm,** Dar albasher, 1991.

16 – Alaskare, Abo helal alhasan bn abdllah bn sahl, **Book of tow kind of litreture poet and purse,** Check Ali mohammad albajjawe, Mohammad abo alfadl ibrahem, Bairot: Almaktabh almasreah, 1986.

17 – Alfiroz abadi,Mjd alden mohammad bn yaqub, **Almohet Dicthinary**, Cairo: Internathional Egept for book, 1977.

18 – Ibn kotaeba, Abo mohammad abdllah bn moslem, **Poiet and poitry,** Check, Ahmad mohammad shaker, Edetion 1, Cairo: Dar alhadeth, 1996.

19 – Alkortajanne, Abo alhasan Hazem, **Menhaj albolakaa and suraj aludabaa,** Check Mohammad alhabeb bn alkhoja, dar algarb aleslame, non date.

20 – Alkairawani, Abo alhasan bn rashek, **Alumda of good poetry and its lucther and critics,** Check, classified it Mohammad mohei alden abdlhamed, Cairo: dar altalaa, 2006.

21 – Ebn kais alrukaieat, **Poetre of ubaid allah bn kais alrukieat,** history of abo alhasan bn alhusain alsukkare,Check and explain D. mohammad yosef najm, Bairot: Dar Sader, non date.

22 – Alkende, Aumroo Alkais, **Divan Aumroo alkais,** Check, Mohammad abo alfadl Ebrahem, Edetion 5, Cairo: Dar almaaref, non date.

23 – Allugawi, Abo altaeb, **Gramatical steeps,** Check, Mohammad abo alfadl Ebrahem, Edetion 5, Cairo: Dar alnahda for prent, 1974.

24 – Almobarred, Abo alabas Mohammad bn Yazed, **Almoktadab,** Check Mohammad Abd alkhalek udaimh, Cairo: hayer eslamic hertag, 1994.

25 – Almakhzomi, Aumar bn abi rabeah, **Explan of Aumar bn abi rabeah divan**, Check Mohammad mohee alden abdlhamed, Edetion 4, Dar alandalos, 1988.

26 – Matlob, Ahmad, **Old Arabic critical dictionary,** Edetion 1, Bairot: libanon library, 2001.

27 – Ibn Manzor, Jamal alden abo alfadl, **Arabs taunge,** Check, Abdllah Ali alkaber, Mohammad ahmad hob allah, Hashem mohammad alshazele, Edetion 3, Cairo: Dar almaaref, Non date